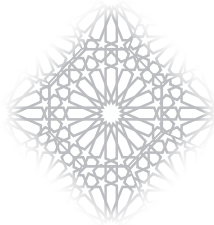


الشؤون القانونية



- 165 _____ التشريع ■
- 168 _____ الدراسات القانونية والتوثيق ■
- 171 _____ المنازعات غير الوقفية ■



الشؤون القانونية

قامت الوزارة، خلال سنة 2021، بتطوير المنظومة القانونية المتعلقة بالأوقاف والشؤون الإسلامية، ودراسة ملفات ذات صبغة قانونية وحقوقية، والمساهمة في إعداد تقارير لها علاقة بحقوق الإنسان، وكذا توثيق معطيات قانونية، وترجمة نصوص قانونية إلى اللغة الفرنسية، إضافة إلى تتبع المنازعات غير الوقفية.

التشريع

الجهوية واللامركز الإداري

في إطار السعي لتنزيل الرؤية الملكية لتدبير الشأن الديني على المستوى الجهوي، ومواكبة ورش الجهوية واللامركز الإداري، شرعت الوزارة في إعادة النظر في اختصاصات وتنظيم المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية، وتقوية أدوارها، وتمكينها من الوسائل القانونية والمادية اللازمة للقيام بمهامها.

وقد قامت الوزارة، لهذه الغاية، بإصدار القرار رقم 785.21 الصادر 8 شعبان 1442 (22 مارس 2021) بتتيميم القرار رقم 679.16 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1437 (10 مارس 2016) في شأن التنظيم الداخلي لنظارات الأوقاف ومندوبيات الشؤون الإسلامية وعددها ودوائر نفوذها الترابي، أحدثت بمقتضاه مصلحة للتخطيط والبرمجة بالمندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية، أسندت لها اختصاصات مهمة، تتمثل في جمع المعطيات، وإعداد الدراسات، وتتبع تنفيذ المخططات والمشاريع مع المندوبيات الإقليمية للشؤون الإسلامية.

المحافظة على المخطوطات

تتوفر الأوقاف العامة على رصيد مهم من المخطوطات، تشكل خلال حقبة مختلفة من تاريخ المغرب، يشتمل على وثائق ذات قيمة علمية وتاريخية غاية في الأهمية، توثق جانبا من تاريخ المغرب العلمي والاقتصادي والاجتماعي، وتمثل جزءا من الذاكرة

تتمثل أهم منجزات الوزارة في المجال التشريعي في الآتي:

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

وُضع مخطط حكومي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم ومجال الحياة العامة ذات الأولوية، أدرجت فيه تدابير تخص تفعيل الطابع الرسمي لهذه اللغة في المجال القانوني.

وتتضمن هذه التدابير عدة إجراءات من بينها إجراء يوجب تحديد قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية لحاجياته من الأطر القانونية الملزمة بالأمازيغية.

ولتفعيل هذا الإجراء، تمت مطالبة المصالح المركزية والخارجية بملاء استمارات تتضمن معطيات عن الأطر القانونية الملزمة بالأمازيغية التي تتوفر عليها هذه المصالح، والأطر التي ترغب في الاستفادة من تكوين في اللغة الأمازيغية، وحاجيات هذه المصالح من الأطر القانونية الملزمة باللغة الأمازيغية، والمهام ذات الصبغة القانونية التي ستسند لهذه الأطر.

وقد تمت دراسة المعطيات المتوصل بها، وحصر حاجيات الوزارة من الأطر القانونية الملزمة بالأمازيغية.

ويتم التحضير، حاليا، للشروع في تفعيل الإجراء الثاني المتمثل في تكوين الأطر القانونية للوزارة في اللغة الأمازيغية، وتوظيف أطر قانونية ملزمة بالأمازيغية وتعميق معرفتهم بها.

(13 سبتمبر 2013) بتحديد نظام صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات التي تبرمها إدارة الأوقاف لفائدة الأوقاف العامة.

تفعيل النظام القانوني للشراكة مع الأوقاف العامة

أدرجت في مدونة الأوقاف أحكام نصت على صيغ جديدة للاستثمار وتنمية الأملاك المحبسة، تتمثل في تخويل الأوقاف العامة إمكانية إبرام عقود أو اتفاقيات للشراكة مع القطاع العام أو القطاع الخاص لإنجاز مشاريع استثمارية أو مشاريع اجتماعية مدرة لدخل.

ولتفعيل هذه الأحكام، وتمكين الأوقاف العامة من الاستفادة من هذه الصيغ الجديدة، والدخول في مشاريع استثمارية كبرى ومتوسطة، أعدت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مشروع مقرر في الموضوع، معروض حاليا على مسطرة النشر، يتضمن مقتضيات تحدد كيفية أو إجراءات إبرام عقود أو اتفاقيات الشراكة سالف الذكر، وتوجب اعتماد مبادئ المنافسة والإشهار المسبق في إسناد هذه العقود.

ملاءمة نصوص تطبيقية ذات صبغة مالية مع الأحكام الجديدة لمدونة الأوقاف

عُدلت مدونة الأوقاف، وأدرجت فيها أحكام أوجبت إعداد الميزانية السنوية الخاصة بالأوقاف العامة على أساس برمجة تمتد على ثلاث سنوات على الأقل لمجموع الموارد والنفقات. كما أوجبت تقديم النفقات، في الميزانية المذكورة، في شكل برامج ومشاريع وعمليات. ولتفعيل هذه الأحكام، ووضعها موضع التطبيق، أعدت الوزارة مشروع قرارين، يحدد أحدهما كيفية إعداد البرمجة الممتدة على ثلاث سنوات، ويعدل الآخر قرار مصنف الميزانية السنوية الخاصة بالأوقاف العامة.

الوطنية ومن تاريخ الإسلام بالمغرب، وتعكس بعضا من خصوصيات المغاربة الدينية والمذهبية، وتحتاج إلى ترميم عاجل، وصيانة دائمة ومستمرة.

ولتلافي اندثار هذه المخطوطات، وتلاشيها، وبغرض الإبقاء عليها للأجيال القادمة، أحدثت مصلحة ترميم المخطوطات بالمندوبية الجهوية للشؤون الإسلامية لجهة فاس- مكناس بمقتضى القرار رقم 785.21 الصادر 8 شعبان 1442 (22 مارس 2021) بتتيمم القرار رقم 679.16 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1437 (10 مارس 2016) في شأن التنظيم الداخلي لنظارات الأوقاف ومندوبيات الشؤون الإسلامية وعددها ودوائر نفوذها الترابي، أسندت لها مهمة ترميم المخطوطات المذكورة وصيانتها، وتصوير المخطوطات المرصمة منها ورقمنتها وتخزينها، والتعريف بقيمتها العلمية والتاريخية.

تطوير النظام القانوني للصفقات والعقود التي تبرم لحساب الأوقاف العامة

أبانت الممارسة والتطبيق الفعلي للنظام القانوني المتعلق بالصفقات والعقود، التي تبرمها إدارة الأوقاف لفائدة الأوقاف العامة، عن وجود حاجة لتطوير هذا النظام، لتمكين الوزارة من نقل الأثاث والمعدات ومنتجات الصناعة التقليدية والكتب والمؤلفات والأدوات داخل المغرب وخارجه.

وقد قامت الوزارة بتعديل هذا النظام لتوفير إطار قانوني يسمح لها بالتعاقد مع الشركات وغيرها من الجهات لنقل الأدوات والمعدات المذكورة وطنيا ودوليا في إطار قواعد القانون العادي، واستصدرت المقرر رقم 179.21 الصادر في 8 جمادى الآخرة 1442 (22 يناير 2021) بتغيير وتتميم لائحة الأعمال الممكن أن تكون موضوع عقود أو اتفاقات خاضعة للقانون العادي الملحق بقرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 258.13 الصادر في 6 ذي القعدة 1434

إبداء الرأي في مشاريع ومقترحات نصوص قانونية

قامت الوزارة بدراسة وإبداء الرأي في مشاريع ومقترحات نصوص قانونية واتفاقيات دولية، أحيلت عليها من الأمانة العامة للحكومة ومن بعض القطاعات الوزارية.

وقد بلغ عدد هذه النصوص 255 نصا، منها 39 مشروع قانون و126 مشروع مرسوم و16 اتفاقية دولية (ثنائية ومتعددة الأطراف) و43 مقترح قانون.

تطور النشاط التشريعي من سنة 2003 إلى سنة 2021

السنة	ظهير شريف	قانون	مرسوم	قرار مشترك	قرار	مقرر	المجموع
2003	01	-	-	01	01	-	03
2004	01	-	01	-	01	-	03
2005	03	-	05	-	08	-	16
2006	02	-	05	-	20	-	27
2007	02	01	03	03	03	-	12
2008	04	-	04	07	05	-	20
2009	03	-	01	-	03	-	07
2010	04	-	01	01	09	-	15
2011	-	-	03	02	10	02	17
2012	05	-	03	-	15	-	23
2013	01	-	06	01	22	02	32
2014	06	-	01	06	20	05	38
2015	04	-	01	01	10	05	21
2016	06	-	01	01	16	06	30
2017	-	-	06	01	13	02	22
2018	-	-	01	04	10	02	17
2019	02	-	-	01	12	03	18
2020	-	-	01	-	13	03	17
2021	-	-	-	-	08	01	09

الدراسات القانونية والتوثيق

الملفات القانونية والحقوقية

● الملفات القانونية

أبدت الوزارة رأيها، خلال سنة 2021، في 24 ملفا من الوجهة القانونية، بزيادة قدرها 60 في المائة مقارنة مع سنة 2020، انصبت أساسا على مواضيع تأخر تنفيذ مقاولات لصفقات أبرمت بعضها مع الدولة والبعض الآخر مع الأوقاف العامة جراء الوضعية الوبائية المتعلقة بجائحة كوفيد - 19 وإمكانية إنجاز مشاريع استثمارية فوق عقارات حبسية، وبالموازاة مع ذلك، أنجزت الوزارة دراسات، تناولت مجموعة من الإشكالات القانونية التي اعترضت العمل الإداري بالوزارة، وقدمت حلولاً لتجاوزها.

كما قامت، بإعداد وصياغة مشاريع الوثائق المنصوص عليها في مشروع المقرر المتعلق بتحديد إجراءات إبرام إدارة الأوقاف باسم الأوقاف العامة لعقود واتفاقيات الشراكة مع القطاع العام أو الخاص، تتمثل في نظام الاستشارة، ونموذج إعلان طلب العروض، ونموذج التصريح بالشرف، ونموذج اتفاقية الشراكة.

● الملفات الحقوقية

● مواصلة تعزيز حقوق الإنسان

لعبت الوزارة، في هذا الباب، دوراً متميزاً، لاسيما على مستوى تعزيز الحقوق ذات الصلة بالفئات التالية:

حقوق المرأة والفتاة

واصلت الوزارة، برسم سنة 2021، حضورها ومشاركتها ومساهماتها في المحطات الرئيسية الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعزز حقوق المرأة وتحميها وتضمن كرامتها، تمحورت حول زواج القاصر والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات.

ساهمت الوزارة، في أشغال اجتماعات اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، والتي انصبت حول مجالات دعم الاتحاد الأوروبي للجنة الوطنية والشراكات والتعاون الدولي، كما ساهمت في اللقاءات التي برمجتها، وعددها 9، خصصت لتقديم ومناقشة التقرير السنوي الأول للجنة الوطنية، وتقديم دليل أنجزته بخصوص التكفل بالنساء ضحايا العنف، بشراكة مع مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي.

حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

ساهمت الوزارة في تعزيز حقوق هذه الفئة من خلال المشاركة في الاجتماع الخامس للجنة قيادة مشروع إرساء نظام لتقييم الإعاقة، المنظم من لدن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بتاريخ 16 مارس 2021، والمشاركة في أشغال لقاء نظمه المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة بتاريخ 27 أبريل 2021، حول موضوع «دليل بيبليوغرافية الإعاقة بالمغرب».

حقوق الطفل

تميزت سنة 2021 بمساهمة الوزارة في إعداد مدونة حقوق الطفل، عن طريق المشاركة في الاجتماع التشاوري الذي انعقد، بتاريخ 22 أبريل 2021 بين وزارة العدل والمرصد الوطني لحقوق الطفل، وفي توفير معطيات تتضمن الإكراهات التي تعترض الوزارة في تفعيل الحماية المرجوة لحقوق الطفل، ولاسيما الحق في التعليم، والاقتراحات الكفيلة بتجاوزها، وكذا المشاركة في اللقاء الذي نظم، عن بعد، بتاريخ 19 أبريل 2021، من لدن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة حول موضوع "دعم حماية الطفولة".

كما عرفت هذه السنة مواصلة التفاعل الإيجابي للوزارة مع التقارير السنوية التي تنجزها وزارة الخارجية الأمريكية في مجال حقوق الإنسان، ولاسيما التقرير الخاص بحقوق الإنسان، والتقرير المرتبط بالحرية الدينية في العالم برسم سنة 2021، وذلك، من خلال المساهمة في توفير معطيات عن حالة الحرية الدينية التي تعيشها بلادنا.

الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في نسختها الثانية

تضمنت هذه الخطة تدابير تعزز حقوق المرأة والفتاة وترقى بمكانتها ووضعيتها وتكفل كرامتها، وقامت الوزارة، في هذا المضمار، بتنفيذ مجمل التدابير المعنية بها، مع تعبئتها في مصفوفة وجهت إلى القطاع المكلف بالمرأة لتضمينها في الحصيلة الإجمالية من الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020.

السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ومخططها العملي

قامت الوزارة بالمساهمة في إعداد مشروع التقرير نصف المرحلي لمخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017 - 2020، وفي إعداد التقرير النهائي لحصيلة إنجاز هذا المخطط، وتحيينه بمعطيات سنة 2020 المتصلة بقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي أبانت عن تنفيذ مجمل التدابير المعنية بها الوزارة في هذا المخطط.

وإيماناً من الوزارة بأن تنفيذ مثل هذه السياسات العمومية ذات الطابع الحقوقي، الحالية والمستقبلية، لا يمكن ضمان نجاحها إلا بفضل جهود أطر ومسؤولي الوزارة، قامت بالعمل على تطوير قدرات وكفاءات مواردها البشرية التي تشتغل في مجال حقوق الإنسان، عن طريق الاستفادة من ورشات تكوينية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

● النهوض بثقافة حقوق الإنسان

ساهمة الوزارة بشكل كبير وفعال في إعداد خطة العمل الخاصة بإعمال المرحلة الرابعة للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان برسم الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى حدود سنة 2024، وفي بلورة مشروع مخططها التنفيذي، ولاسيما المحور المتعلق بتعزيز التربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل فضاءات التربية والتكوين، مع التركيز على الشباب.

مع العمل على توفير 60 نسخة من بحث علمي مهم في مجال حقوق الإنسان، وزعت على مسؤولي الوزارة بالإدارة المركزية ومصالحها الخارجية، بقصد تكوين فكرة شاملة وعميقة عن حقوق الإنسان في الإسلام وفي المواثيق الدولية.

● تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان

قامت الوزارة، في هذا المجال، بـ:

- تنفيذ مجمل التوصيات المعنية بها التي تلقتها بلادنا من هيئات المعاهدات وآليات الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة؛
- الانخراط، بشكل تام، في مسار إعداد التقرير الوطني برسم الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل، بالحضور، من جهة، في اليوم الدراسي الذي نظّمته المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتاريخ 01 يوليوز 2021، لإطلاق مسار إعداد هذا التقرير، ومن جهة ثانية، في المساهمة في تطوير النظام المعلوماتي الذي أعدته المندوبية المذكورة بخصوص تتبع وتقييم أعمال التوصيات الصادرة من مختلف آليات الأمم المتحدة.
- المساهمة في إعداد التقرير الوطني برسم الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل (6 غشت 2021).

استكمال إعداد تصور مشروع رقمنة أو حوسبة النظم القانونية

واصلت الوزارة جهودها لاستكمال إعداد تصور مشروع رقمنة أو حوسبة النظم القانونية المرتبطة بالقطاع، بهدف التوفر على رؤية واضحة وفعالة يسمح تطبيقها وتنزيلها في الرفع من أداء وجودة العمل الإداري، وفي هذا السياق، عمدت الوزارة إلى إضافة مقتضيات إلى مشروع مصنفه ميزانية الأوقاف العامة التي ستسمح بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع.

توثيق المعطيات القانونية

في إطار الحرص على تداول المعلومات القانونية، وتوفيرها لجميع أطر ومسؤولي الوزارة ورقيا وإلكترونيا، تم العمل على:

- اقتناء 1000 نسخة من كتيب يتضمن النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشؤون الإسلامية، مع توزيع 317 نسخة منه على جميع المصالح المركزية والخارجية وعلى المؤسسات الموضوعة تحت وصاية الوزارة؛

- إعداد دليل يحتوي على مراجع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأوقاف والشؤون الإسلامية الصادرة خلال الفترة الممتدة من يونيو 2003 إلى غاية أكتوبر 2021؛



- طبع جميع النصوص القانونية المنشورة بالجريدة الرسمية خلال سنة 2021، الصادرة منها باللغة العربية وعددها 5 نصوص، أو الصادرة باللغة الفرنسية وعددها 73 نصا، وإدراجها ضمن بنك المعطيات القانونية والشرعية الموجود على الشبكة الداخلية للوزارة في الخانة المتعلقة بالنصوص القانونية.
- تعزيز المكتبة القانونية بإصدارات جديدة باللغتين العربية والفرنسية في المجال القانوني، بلغ عددها 49 مؤلفا ومرجعا. وهكذا، ارتفع العدد الإجمالي للكتب المتوفرة بالمكتبة إلى 4527 كتابا.

إعداد مشاريع ترجمة للنصوص القانونية المتعلقة بالقطاع إلى اللغة الفرنسية ونشرها

يشرف القطاع، بحكم الاختصاصات الموكولة إليه، على ترجمة النصوص القانونية المتعلقة به، وفي هذا السياق، تميزت، سنة 2021، بـ:

- إعداد الوزارة لمشاريع ترجمة إلى اللغة الفرنسية لـ 73 نصا تشريعيًا وتنظيميًا، نشرتها الأمانة العامة للحكومة في عدد خاص يحمل رقم 6958 مكرر صادر بتاريخ 4 فبراير 2021.
- إنجاز مشاريع ترجمة لنصوص قانونية متعلقة بكل من التعليم العتيق ومتحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب، بلغ عددها 18 نصا، موزعة على الشكل التالي:
- التعليم العتيق: بلغ عدد النصوص القانونية المترجمة إلى اللغة الفرنسية 16 نصا تطبيقيا للقانون رقم 13.01 في شأن التعليم العتيق، 4 مراسيم و12 قرارا

- متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب: بلغ عددها نصان 2، مرسوم وقرار.

وقد بلغت إلى حدود سنة 2021، نسبة ترجمة النصوص القانونية المرتبطة بالوزارة 75 %، أي ما مجموعه 114 نصا قانونيا من أصل 153 نصا.

المنازعات غير الوقفية

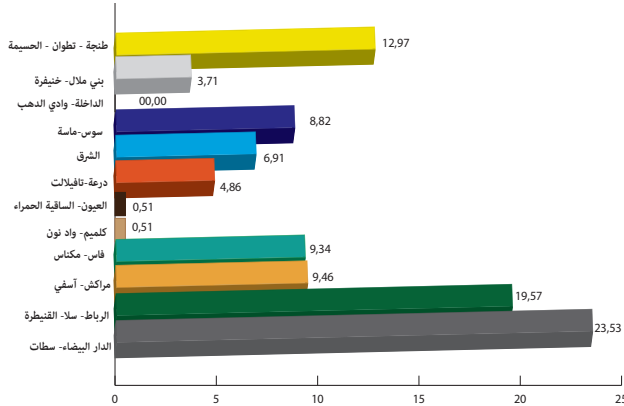
عرفت هذه السنة ارتفاعا في عدد الدعاوى المعروضة على القضاء، بالمقارنة مع السنة الماضية، ويعود هذا الارتفاع إلى توسع أنشطة ومشاريع الوزارة من ناحية، وإخلال بعض الجهات والمقاولات بالتزاماتها القانونية والعقدية من ناحية أخرى. كما تميزت بتطوير الوزارة لأداء المصالح المكلفة بالمنازعات، والتوظيف الجيد للأدوات القانونية في الدفاع عن مصالح الدولة والأوقاف العامة، واعتماد الحكامة القانونية في التدبير، الشيء الذي أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية، أثبتتها مؤشرات قياس نجاعة الأداء.

توزيع قضايا المنازعات

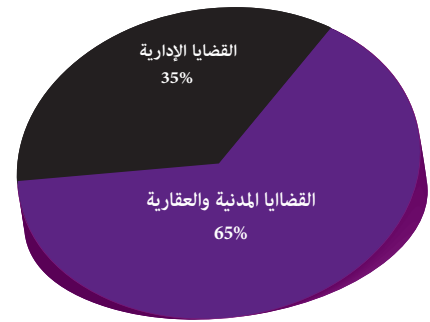
توزعت الدعاوى المعروضة على القضاء، أساسا، على القضايا المدنية والقضايا الإدارية، وشكلت القضايا الأولى، أي القضايا المدنية، نسبة 65 % من مجموع الدعاوى المعروضة على القضاء، بينما شكلت القضايا الإدارية نسبة 35 % من هذا المجموع.

وتوزعت الدعاوى، من الناحية الجغرافية، على أغلب المصالح الخارجية للوزارة، إلا أنها تركزت بصفة خاصة في جهة الرباط - سلا - القنيطرة وجهة الدار البيضاء - سطات، حيث شكل عدد الدعاوى المرفوعة في الجهتين نسبة 43,1 % من المجموع العام للدعاوى الجارية أمام المحاكم خلال سنة 2021.

وانصبت الدعاوى، من ناحية الموضوع، على الصفقات العمومية والطعون في مقررات إدارية وإفراغ مرافق مساجد مخصصة لسكن قيمين دينيين مكلفين.



توزيع القضايا حسب طبيعتها



تحسين ورفع مستوى الدفاع

عملت الوزارة على تحسين مستوى الدفاع عن مصالح الدولة والأوقاف العامة، وقامت، لهذه الغاية، بسلسلة من الإجراءات والتدابير من أهمها:

- تكوين الأطر القانونية بشكل مستمر لتحقيق النجاعة والمردودية؛
- اختيار المحامين من ذوي الكفاءة والاختصاص في القضايا التي أسندت إليهم؛
- إيلاء عناية خاصة للخبرات القضائية، وتزويد الخبراء بالمعطيات والبيانات والوثائق المعززة لموقف الدولة والأوقاف العامة أمام القضاء.

وقد أسفرت هذه الجهود عن إصدار أحكام قضائية لصالح الدولة والأوقاف العامة بنسبة 85,17 %، يرقى بعضها إلى مرتبة الاجتهاد القضائي. كما قلصت من العبء المالي لمنازعاتها، حيث تمكنت من توسيع الفارق بين المبالغ المطالب بها من لدن المدعين وبين المبالغ المحكوم بها من طرف محاكم المملكة بنسبة 43,61 %. كما استصدرت أحكاما قضت بأداء تعويضات لفائدتها.